الإعراب والبناء في الأسماء رؤية جديدة

د. عبدالله أحمد بن أحمد الشراعي
أستاذ النحو المساعد، كلية الآداب، جامعة إب

هدف البحث:

يحاول هذا البحث أن يصل إلى معرفة السبب الكامن وراء ظاهرتي الإعراب والبناء في الأسماء، وسبب كون الإعراب أصلا فيها، بغية الوصول إلى تفسير جديد للإعراب في الأسماء - بعيدًا عن نظرية العامل - ومعرفة دلالات علامات الإعراب، وسبب اختصاص كل حالة من حالاته بالدلالة على ما اختصت به.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في ما تضمنه من رؤية جديدة في تفسير ظاهرتي الإعراب والبناء في الأسماء، وما تضمنته تلك الرؤية من بيان سبب الإعراب والبناء في الأسماء، وسبب أصالة الإعراب فيها، ودلالات علاماته، وسبب اختصاص كل حالة من حالاته بالدلالة على ما اختصت به من المواقع الإعرابية، بصورة واضحة وسهلة، ليس فيها تعقيد ولا غموض، ففي هذا البحث تجديد وتيسير في آن واحد.

منهج البحث:

سلك البحث طريق المقارنة بين الأسماء المبنية والأسماء المعربة، من خلال إمعان النظر في الأسماء المبنية، واستنباط خصائصها، حال كونها مفردة، وحال دخولها في التراكيب، ليصل إلى معرفة السر الكامن وراء ظاهرتي الإعراب والبناء، في الأسماء.

وتتبع البحث مواقع الأسماء المعربة، في كل حالاتها الإعرابية، رفعًا ونصبًا وجرًا، ناظرًا في علاقاتها مع غيرها من الكلمات في الجملة، ومقارنًا بعضها ببعض، في حالاتها الإعرابية جميعها، ليصل إلى معرفة دلالات الإعراب بحالاته الثلاث في الاسم.

خطة البحث:

بدأ الباحث بحثه هذا بتأسيس نظري، عرض فيه معنى الاسم لغة واصطلاحًا، والمعنى اللغوي والاصطلاحي للإعراب والبناء. ثم جاء التمهيد، الذي خصصه الباحث لمناقشة الآراء السابقة في سبب الإعراب والبناء، ودلالات علامات الإعراب، وسبب

وجودها، وذكر ما يراه في تفنيدها ونقدها. ثم جاء المطلب الأول (سبب الإعراب والبناء في الأسماء وسبب كون الإعراب أصلا فيها، في رأي الباحث) عرض الباحث فيه رأيه في ذلك، مبينًا أقسام الاسم من حيث الإعراب والبناء، وأقسام المبني، وأقسام المعرب. ثم جاء المطلب الثاني (دلالات علامات الإعراب في الأسماء وسبب وجودها في رأي الباحث) عرض فيه الباحث رأيه في ذلك، مبينًا أقسام الحركات والسكنات في بنية الكلمة، وفي آخرها، من حيث الوظيفة والدلالة، وأقسام علامات الإعراب، وسبب تسمية علامات الإعراب الأصلية وحالاته بما سميت به، وسبب وجود علامات الإعراب، ودلالاتها على المعاني النحوية. ثم جاء المطلب الثالث (تفسير ما شذ عن رأي الباحث) فسر فيه الباحث ما شذ من الأسماء عن رؤيته، في سبب الإعراب والبناء، ودلالات علامات الإعراب. ثم ختم هذا البحث بخاتمة، تضمنت أهم ما وصل إليه من نتائج، تلتها قائمة المصادر والمراجع.

تأسيس نظري

الاسم لغة:

اختلف الكوفيون والبصريون في اشتقاق الاسم، فـ"ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسْم وهو العلامة، وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُوّ، وهو العُلُوّ.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْم لأن الوَسْم في اللغة هو العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمى، فصار كالوسم عليه، فلهذا قلنا: إنه مشتق من الوَسْم، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١هـ): الاسم سمةٌ تُوضَع على الشيء يعرف بها. والأصل في اسم وسم، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وَسْم، وزيدت الهمزة في أوله عِوَضًا عن المحذوف، ووزنه إِعْلٌ؛ لحذف الفاء منه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُوّ لأن السُّمُوَّ في اللغة هو العلو، يقال: سما يَسْمُو سُمُوًّا، إذا علا، ومنه سمّيت السماء سماء لعلوّها، والاسم يَعْلُو على المسمّى، ويدل على ما تحته من المعنى، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت: ٢٨٥هـ): الاسم ما دلَّ على مسمّى تحته، وهذا القول كافٍ في الاشتقاق، لا في التّحديد، فلمّا سَمَا الاسم على مُسمّاه وعلا على ما تحته من معناه دلَّ على أنه مشتقٌّ من

السُّمُوِّ، لا من الوَسْمِ" [1].

الاسم في الاصطلاح النحوي:

الاسم في الاصطلاح النحوي هو "ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وهو ينقسم إلى اسم عين، وهو الدال على معنى يقوم بذاته، كزيد، وعمرو، وإلى اسم معنى، وهو ما لا يقوم بذاته، سواء كان معناه وجوديًا كالعلم، أو عدميًا كالجهل" [2]، وإلى اسم مشتق، وهو ما دل على ذات ومعنى.

الإعراب لغة واصطلاحًا:

الإعراب لغة من "أعرب الرجل عن نفسه، إذا بين وأوضح" [3]، فهو يعني الإبانة والإيضاح. والإعراب في الاصطلاح النحوي "أيضًا من هذا القياس، لأن بالإعراب يفرق بين المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والتعجب والاستفهام، وسائر أبواب هذا النحو من العلم" [4]. ويعرفه بعضهم بأنه "اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً" [5]. وبعضهم يرى أنه "الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم، لتعاقب العوامل في أولها" [6]. وعرفه الفاكهي بأنه "الأثر الظاهر أو المقدر، الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقةً أو مجازاً" [7]. أما الاسم المعرب فهو عندهم "ما سلم من شبه الحروف" [8].

أما الباحث فيرى أن الإعراب هو تقلب الكلمة بين حالات الإعراب كلها أو بعضها، بحسب موقعها، الذي يتعين من خلال علاقاتها مع غيرها من الكلمات في الجملة. وعليه فإن إعراب الاسم - في رأي الباحث - هو تقلبه بين الرفع، والنصب، والجر، أو بين الرفع، والنصب دون الجر، وقد يفقد الرفع والجر، ويبقى النصب فقط، وذلك بحسب موقعه، الذي يتعين من خلال علاقاته مع غيره من الكلمات في الجملة. والاسم المعرب - في رأيه - هو كل اسم يضاف إضافة غير لازمة، ويجري ويتقلب بين حالات الإعراب كلها أو بعضها، بحسب موقعه، وعلاقاته مع غيره من الكلمات في الجملة.

البناء في اللغة:

"البِنَاءُ وَاحِدُ الأَبْنِيَة، وَهِيَ الْبُيُوتُ الَّتِي تسكنها الْعَرَبُ فِي الصَّحْرَاءِ... والبَنِيَّةُ، عَلَى فَعِيلة: الكعْبة لِشَرَفِهَا إِذْ هِيَ أَشرف مبْنِيٍّ. يُقَالُ: لَا وربِّ هَذِهِ البَنِيَّة مَا كَانَ كَذَا وَكَذَا. وَفِي

حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ: رأيتُ أن لَا أَجْعَلَ هَذِهِ البَنِيَّة مِنِّي بظَهْرٍ؛ يُرِيدُ الْكَعْبَةَ، وَكَانَتْ تُدْعَى بَنِيَّةَ إِبْرَاهِيمَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، لأنه بَنَاهَا، وَقَدْ كَثُرَ قَسَمُهم بِرَبِّ هَذِهِ البَنِيَّة" [٩]. فالبناء مصدر، يطلق على المبني، من البيوت، وغيرها.

البناء في الاصطلاح النحوي:

لأن البناء في اللغة بمعنى المبني، ولأن المبني يتسم بالثبات، فقد استعار النحاة لفظ المبني والبناء، وجعلوهما من مصطلحاتهم النحوية، فالبناء في اصطلاحهم "هو لُزوم آخر الكلمة إمّا بحركة، وإمّا بسكون، فلا يتغيّر بحالٍ مع وُقوعه موقع رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، أو عطفه على ما قبله" [١٠]. والمبني في اصطلاحهم هو "ما كان حركته وسكونه لا بعامل، والمبني اللازم ما تضمن معنى الحرف كأين ومتى وكيف وما أشبهه كالذي والتي ونحوهما" [١١]. والباحث يوافقهم في تعريف البناء، ويخالفهم في تعريف المبني، إذ يرى أن المبني من الأسماء هو كل اسم لا يضاف إضافة غير لازمة، وقد يقع في مواقع الإعراب المختلفة، ولكنه لا يجري ويتقلب بين حالات الإعراب كلها أو بعضها، بل يلزم آخره حركة واحدة أو سكون.

التمهيد: مناقشة الآراء السابقة

قبل أن يعرض الباحث رؤيته في تفسير ظاهرتي الإعراب والبناء في الأسماء، سيبدأ بمناقشة آراء النحاة - قدامى ومحدثين - في سبب أصالة الإعراب في الأسماء، وآرائهم في دلالات علامات الإعراب فيها، وسبب وجودها، وسيتخلل ذلك نقد تلك الآراء وتفنيدها، وذلك على النحو الآتي:

مناقشة الآراء القديمة:

اتفق نحاة البصرة على أن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال [١٢]، فلماذا اختصت الأسماء بأصالة الإعراب فيها، من دون غيرها من الكلمات؟ يجيب عن هذا السؤال أبو القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ) ملخصًا رأي النحويين في ذلك، إذ يقول: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها

تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمراً، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به، وقالوا: ضُرِبَ زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل، ورفع زيد على أن الفعل لما لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه، وقالوا هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني" [١٣]. ولم يشذ عن هذا الرأي سوى محمد بن المستنير، المعروف بقطرب (ت: ٢٠٦هـ) فهو يرى أن علامات الإعراب لا تفيد الدلالة على تلك المعاني، وأن وظيفتها تقتصر على وصل الكلام بعضه ببعض [١٤]. وقد أخذ برأي قطرب (ت: ٢٠٦هـ) من المحدثين الدكتور إبراهيم أنيس [١٥]. ورأي قطرب (ت: ٢٠٦هـ) مردود، لأنه "لو كان كما زعم، لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونًا، يعتدل به الكلام" [١٦].

أما رأي النحاة الذي ينص على أن تقلب الاسم، ووقوعه في المواقع الإعرابية المختلفة، هو السبب في إعرابه، وكونه أصلا فيه، فرأي ينقضه أن من الأسماء ما هو مبني، وهو يقع فاعلا، ومفعولا، ومبتدأ، وخبرًا..إلخ. فإذا كان ما ذهبوا إليه صحيحًا، فلماذا بني من الأسماء ما يقع في تلك المواقع، ولم يعرب؟

لقد حاول النحاة الإجابة عن هذا السؤال، من خلال مقارنة الأسماء المبنية بما هو مبني من كلمات العربية، ووصلوا إلى أن أسباب البناء في الأسماء هي: "تضمن معنى الحرف، ومشابهة الحرف، والوقوع موقع الفعل المبني... فـ(أين وكيف) ونظائرهما بنيا لتضمنهما معنى الحرف، والأسماء المضمرة والموصولة ونظائرها مبنية لمضارعة الحرف... ونزال وتراك ونحوهما من أسماء الأفعال بنيا لأنهما وقعا موقع انزل واترك" [١٧]. معتمدين في تفسير هذه الظاهرة على مقارنة الأسماء المبنية بما ليس من خصائصه الإعراب أصلا، وهو الحرف، وفعل الأمر. الأمر الذي قادهم إلى الوصول إلى نتائج غير مقبولة، وذلك لأنهم قد قرروا أن سبب إعراب الاسم، وكون الإعراب أصلا فيه، هو وقوعه في المواقع النحوية المختلفة، ولو سلمنا بهذا، للزم أن يكون انتفاء وقوع الاسم في تلك المواقع، هو سبب البناء

فيه، وليس شبهه بالحرف، وفعل الأمر. وسيعرف القارئ الكريم لاحقًا أن وقوع الاسم في المواقع الإعرابية المختلفة، ليس هو سبب إعرابه، وسيعرف - أيضًا - أن شبه الاسم المبني بالحرف وفعل الأمر، ليس هو سبب بنائه.

ثم إن رأيهم في سبب إعراب الاسم وكونه أصلا فيه، قادهم إلى الاعتقاد بأن علامات الإعراب دوال على المعاني النحوية، فلا يتضح المعنى النحوي إلا بها، ولهذا فقد حظي الإعراب باهتمامهم، وقد بالغوا "في الاهتمام به، حتى إن كثيرًا من المتأخرين وزعوا المادة النحوية على أساس هذا الإعراب، بوصفه العمل الأساسي عندهم" (١٨). "فبدا النحو العربي وكأنه إعراب خالص، وقامت على الإعراب فكرة العامل النحوي، التي رأى فيها النحاة قمة نظريتهم" (١٩). فهم وإن اختلفوا في مسائل فرعية "لم يختلفوا في نظرية العامل، وأنه اللفظ الذي يؤثر في لفظ بعده، فيرفعه أو ينصبه، أو يجره، أو يجزمه" (٢٠). ومن هنا كانت نظرية العامل هي الأساس الذي قامت عليه مؤلفاتهم النحوية، وكانت علامة الإعراب هي محور الدرس النحوي كله، فعلامة الإعراب هي أثر العامل في معموله، وكل معمول لا بد له من عامل، إن لم يكن لفظيًا فهو معنوي، وهكذا قسم النحاة العامل على قسمين، لفظي ومعنوي، وتتبعوا تلك العوامل في كل الأبواب النحوية، وكل ذلك من أجل العلامة الإعرابية، لأنها في رأيهم مناط المعنى، فقد قصروا الدلالة على المعنى عليها، وعدوها وحدها هي المتكفلة بإبرازه وإظهاره، ولم يلتفتوا إلى القرائن الأخرى، التي تتضافر معها، في سبيل إبراز المعنى، إلا فيما ندر، كإعطائهم الرتبة تلك الدلالة في قولك: ضرب موسى عيسى. وفي قولك: أخي صديقي. فالمقدم هو الفاعل في الجملة الأولى، والمقدم في الجملة الثانية هو المبتدأ، ولولا غياب العلامة الإعرابية لما كان لهم مثل هذا الالتفات. يقول ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ): "فإن قيل: فأنت تقول: ضرب هذا هذا، وأكرم موسى عيسى، وتقتصر في البيان على المرتبة؟ قيل: هذا شيء قادت إليه الضرورة هنا، لتعذر ظهور الإعراب فيهما" (٢١). هذا ولم يشذ عن القول بالعامل النحوي من النحاة القدامى سوى ابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢هـ) فقد أرجع ابن مضاء العمل النحوي إلى المتكلم، ينسب إليه كما تنسب إليه أفعاله الاختيارية، أما الفاعل الحقيقي - في رأيه - فهو الله تعالى، إذ

يقول : "وأما مذهب أهل الحق، فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان، كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية، وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضًا، فباطل عقلاً وشرعًا، لا يقول به أحد من العقلاء" (٢٢).

مناقشة الآراء الحديثة :

كان الحديث السابق مخصصًا لمناقشة آراء القدامى، أما المحدثون فلم يخض أحد منهم - بحسب علم الباحث – في البحث عن سبب إعراب الاسم، وكونه أصلا فيه، غير أن منهم من أنكر العامل النحوي، وذهب إلى أن علامات الإعراب ليست آثارًا لتلك العوامل، وإنما هي دوال على مواقع الاسم في التركيب، فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة (٢٣)، وأما الفتحة فعلم المفعولية، وما يشبهها، إلى جانب أنها علم على ما ليس داخلا في إسناد ولا في إضافة (٢٤). ومنهم من أنكر العامل، ولم يأت بتفسير بديل للعامل، ويبين سبب وجود علامات الإعراب، ومن أولئك االدكتور تمام حسان، والدكتور الجواري (٢٥)، وغيرهما (٢٦).

المطلب الأول: سبب الإعراب والبناء في الأسماء وسبب كون الإعراب أصلا فيها في رأي الباحث:

يرى الباحث أن الوصول إلى تفسير صحيح لظاهرتي إعراب الاسم، وبنائه، ومعرفة السبب الكامن وراءهما، لا يكون إلا عن طريق معرفة خصائص الاسم المعرب، أوخصائص الاسم المبني، ومقارنة أحدهما بالآخر. ولأن الأسماء المبنية قليلة جدًا، إذا ما قورنت بالأسماء المعربة، فإن الباحث سيختار معرفة خصائصها، للوصول إلى ذلك. والذي يعنينا - هنا - هو الاسم المبني بناء ثابتًا (الضمير، الاسم الموصول، اسم الإشارة، اسم الشرط، اسم الاستفهام، اسم الفعل، الظروف غير المتصرفة) (٢٧). أما ما يبنى من الأسماء بناء عارضًا (المنادى العلم المفرد والنكرة المقصودة، اسم (لا) النافية للجنس، حال كونه غير مضاف، ولا شبيهًا بالمضاف، الأعداد المركبة مع العشرة، (قبل، وبعد) إذا حذف ما أضيفتا إليه لفظًا) فإنها لا تعنينا، لأنها أسماء معربة، إذا وقعت في غير هذه المواضع. وقبل أن يخوض الباحث في ذلك يستحسن أن يبين رأيه في أقسام الاسم من حيث الإعراب والبناء.

أقسام الاسم من حيث الإعراب والبناء:

ينقسم الاسم من حيث الإعراب والبناء على ثلاثة أقسام، وذلك على النحو الآتي:

١- الاسم المبني: هو كل اسم يقع في مواقع الإعراب المختلفة، ولا تتغير حركة آخره - إن كان متحرك الآخر - أو يحرك آخره - إن كان ساكن الآخر - تبعًا لتغير موقعه الإعرابي. وينقسم الاسم المبني على قسمين هما:

أ- المبني بناءً ثابتًا: ويشمل هذا القسم الضمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول، وأسماء الشرط والاستفهام، وأسماء الأفعال، والظروف غير المتصرفة. ومنه ما يلزم آخره حركة، ومنه ما يلزم آخره السكون. وأما المثنى من اسم الإشارة واسم الموصول، فيعامل معاملة المثنى.

ب- المبني بناء عارضًا: وهو كل اسم معرب، وقع في مواقع البناء العارض (المنادى العلم المفرد والنكرة المقصودة، اسم (لا) النافية للجنس، إذا كان غير مضاف، ولا شبيهًا بالمضاف، (قبل، وبعد) إذا حذف ما أضيفتا إليه لفظًا، ما تركب من الأعداد مع العشرة). فمبني لوقوعه في تلك المواقع بناءً عارضًا. وأما المثنى من الأعداد المركبة، فيعامل معاملة المثنى، وسيذكر الباحث رأيه في المثنى لاحقًا، إن شاء الله.

٢- الاسم المعرب: وهو كل اسم تتعاقب عليه علامات الإعراب جميعها أو بعضها، ويشمل الأسماء كلها باستثناء الأسماء المبنية، والأسماء المقصورة، ولا يفقد الاسم المعرب إعرابه، إلا إذا وقع في مواقع البناء العارض. وينقسم الاسم المعرب - من حيث علامة الإعراب - على قسمين، هما:

أ- المعرب بالعلامات الأصلية: وهذا ينقسم على الآتي:

١- المعرب إعرابًا كاملا: وهو كل اسم، تتعاقب على آخره الضمة، والفتحة، والكسرة، تبعًا لتغير موقعه، رفعًا، ونصبًا، وجرًا. وله ثلاث صور، وهي: المعرف بـ(أل)، والمضاف، والمنون بتنوين الصرف، حال تجرده من (أل) ومن

الإضافة. فـ(أل) والإضافة، وتنوين الصرف، علامات على الإعراب الأصلي الكامل، كلٌّ علم على ذلك فيما دخل عليه.

٢- المعرب إعرابًا ناقصًا: وهذا القسم مقصور على ما يمنع من تنوين الصرف حال تجرده من (أل) ومن الإضافة، فلا يجري إلا من الرفع إلى النصب فقط، وذلك بسبب فقدانه تنوين الصرف، الذي هو علم على الإعراب الأصلي الكامل، فيما يدخله من الأسماء.

٣- المعرب إعرابًا منقوصًا: ويضم هذا القسم الأسماء المنقوصة، ولعلها سميت بالمنقوصة لأجل ذلك، فالإعراب فيها منقوص، إذ لا تظهر عليها سوى الفتحة، في حالة النصب، في حين لا تضم، ولا تكسر، في حالتي الرفع والجر، لسبب صوتي. كما يضم هذا القسم كلمة (مع) الظرفية والحالية. إذ لا تتحرك إلا بالفتح، الذي يلحقه التنوين، حال قطعها عن الإضافة.

ب- المعرب بالعلامات الفرعية: ولا يضم هذا القسم إلا جمع المذكر السالم، ولا يكون إعرابه - في رأي الباحث - إلا ناقصًا، إذ لا يجري هذا الجمع إلا من الرفع إلى الجر فقط، وقد حمل عليه جمع الإناث السالم، وكان مستحقًا للإعراب الكامل بالعلامات الأصلية، لدخول تنوين الصرف عليه، إلا أنه حمل عليه، فحرم من علامة النصب، زيادة في المجانسة بينهما، ومن باب حمل النظير على نظيره. أما ما يعرف بالأسماء الخمسة، فهي كلها - في رأي الباحث - معربة بالعلامات الأصلية، وهذا هو رأي المازني (ت: ٢٤٩هـ) [٢٨]، إلا أن تلك العلامات أشبعت، لأسباب سيبينها الباحث لاحقًا، إن شاء الله، وذلك عند حديثه عن علامات الإعراب. وأما المثنى فهو شاذ عن الإعراب الفرعي، لأسباب، سيبينها الباحث لاحقًا، إن شاء الله، وذلك عند حديثه عن ما شذ عن رؤيته من الأسماء.

٣- الاسم الذي ليس بمعرب ولا مبني: وهذا القسم مقصور على الأسماء المقصورة، وهي المختومة بالألف، نحو هدى وعصا، فهي أسماء تحقق فيها سبب الإعراب، وهو الإضافة غير اللازمة، كما سيتبين ذلك لاحقًا، ولكن لم تظهر

على أواخرها علامات الإعراب. ولعلهم سموا الاسم المختوم بهذه الألف "مقصورًا، لأنه قصر عن الإعراب كله، أي حبس عنه، فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جر... والقصر الحبس، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ {الرحمن: ٧٢} أي: محبوسات. وإنما لم يدخله شيء من حركات الإعراب، لأن في آخره ألفًا، والألف لا تتحرك بحركة" (٢٩).

سبب الإعراب والبناء في الأسماء:

تجدر الإشارة - هنا - إلى أن الباحث يفرق بين سبب الإعراب في الأسماء، ووظيفته، فسبب الإعراب شيء، ووظيفته شيء آخر، فهو يؤمن بدلالة الإعراب في الأسماء على المعاني النحوية، وهذه الدلالة هي وظيفة الإعراب، وليست سببه، لكنه لا يؤمن بأن تلك الدلالة هي وظيفة الإعراب وحده، بل يؤمن بأنها وظيفته هو وقرائن أخرى لفظية ومعنوية، تتضافر معه في سبيل إبراز المعنى النحوي (٣٠). وقد ذكر الباحث فيما سبق أنه سيسلك طريق مقارنة الأسماء المعربة بالأسماء المبنية بناءً ثابتًا، ليصل إلى سبب الإعراب والبناء فيها، عن طريق معرفة خصائص أحدهما، لأن ذلك سيؤدي - حتمًا - إلى معرفة خصائص الآخر، وأنه سيختار الأسماء المبنية لقلتها، ومن خلال النظر في الأسماء المبنية بناء ثابتًا، نجد أنها جميعها تشترك في الخصائص الآتية:

١- ليست ذات أصول اشتقاقية.

٢- ليست متصرفة.

٣- لا تدخل عليها (أل)، وأما الاسم الموصول فـ(أل) فيه جزء من بنيته.

٤- ليس من بينها ما يضاف تارة، ويقطع عن الإضافة تارة أخرى، فهي إما أن لا تضاف البتة، وتلك هي: الضمائر، واسم الإشارة، والاسم الموصول، وأسماء الشرط والاستفهام، وأسماء الأفعال. وإما أن تضاف إضافة لازمة، فلا تقطع عنها، وتلك هي الظروف غير المتصرفة (٣١).

وهذه الخصيصة الأخيرة هي أهم خصائص الأسماء المبنية، وهي سبب بنائها، وعدم إعرابها، والفضل في الوصول إلى هذه الحقيقة يعود لـ(أيّ) فهي من أسماء الشرط

والاستفهام، ومن الأسماء الموصولة، وهي تشارك الأسماء المبنية في الخصائص الثلاث الأولى، ولا تفارقها إلا في الرابعة، فهي تضاف وتقطع عن الإضافة، إن كانت غير موصولة، وهذا الأمر هو سبب إعرابها [٣٢]، وعدم بنائها، بل هو سبب الإعراب في الأسماء المعربة قاطبة، فلا يعرب من الأسماء إلا ما يضاف ويقطع عن الإضافة، أما الاسم الذي لا يضاف البتة، أو لا يقطع عن الإضافة البتة، فإنه يبنى ولا يعرب. وأما (أيّ) الموصولة فإنها لا تضاف البتة، مثلها مثل الأسماء الموصولة الأخرى، ولذلك تعامل معاملة الاسم الموصول فتبنى على الضم، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ {مريم: ٦٩} إذ المعنى: ثم لننزعن الذين هم أشد. فـ(أيّ) في هذه الآية اسم موصول، بمعنى الذين، والضمير المتصل بها رسمًا، هو مبتدأ، وهو صدر جملة صلتها. وأما إعرابها في قولهم: اضرب أيّهم هو أفضل، واضرب أيّهم كان أفضل، واضرب أيّهم أبوه زيد. فلأن (أيّ) هنا ليست موصولة، ولم يكن سيبويه (ت: ١٨٠هـ) موفقًا، حينما ذهب إلى أن (أيّ) في هذه الأمثلة أعربت "على القياس، لأن (الذي) يحسن هاهنا" [٣٣]. لأنه لا يصح أن تقول: اضرب الذي هم هو أفضل، أو اضرب الذي هم كان أفضل، أو اضرب الذي هم أبوه زيد، بل المعنى: اضرب أيّ الناس هو أفضل، واضرب أيّ الناس كان أفضل، واضرب أيّ الناس أبوه زيد. فـ(أيّ) في هذه الأمثلة كلمة تفيد العموم، وهي مضافة إلى الضمير (هم). وليست اسمًا موصولا، كما توهم سيبويه.

وعلى هذا نستطيع أن نقول: إن الإعراب علم في الاسم على أنه يضاف إضافة غير لازمة، أي علم على أنه يضاف ويقطع عن الإضافة، وإن البناء علم في الاسم على أنه لا يضاف إضافة غير لازمة، أي لا يضاف ويقطع عن الإضافة. ومن هنا يمكن لنا أن نعرف سبب البناء العارض، فالمنادى العلم المفرد والنكرة المقصودة ليسا بمضافين، ولذلك بنيا، فإن أضيفا أعربا. واسم (لا) النافية للجنس لا يبنى إلا إذا لم يكن مضافًا، فإن أضيف أعرب. والظرفان (قبل وبعد) لا يبنيان على الضم، إلا إذا قطعا عن الإضافة. وأما العدد المركب مع العشرة، فواضح أنه لا يضاف.

سبب كون الإعراب أصلا في الأسماء:

ومن هنا نصل إلى معرفة السبب في كون الإعراب أصلا في الأسماء، وذلك لأنها مختصة من دون سائر الكلمات بسبب الإعراب، وهو الإضافة غير اللازمة، فلا يضاف ويقطع عن الإضافة، من كلمات العربية سواها. وأما الحرف فهو متصل بما بعده، لا ينفك عنه، ولا ينتهي الكلام عنده، فهو في حكم الاسم الذي لا ينفك عن الإضافة، ولا يقطع عنها، هذا فضلا عن أن حروف الجر مضافة إلى ما بعدها، ولا تنفك عن ذلك. أما الفعل فلا يضاف البتة، وما أعرب منه، فلا يخرج عن سياق رؤية الباحث في سبب الإعراب، بل هو دليل على صحة ذلك، إذ أعرب المضارع، لأنه يقع في معنى الاسم المضاف تارة، وفي معنى الاسم غير المضاف تارة أخرى، ولذلك أعرب، في حين لا يقع الماضي إلا في معنى الاسم المضاف، ولا يقع في معنى الاسم غير المضاف البتة، أما الأمر فلا يقع في معنى الاسم البتة، وقد خصص الباحث لدراسة الإعراب والبناء في الأفعال دراسة مستقلة.

المطلب الثاني: دلالات علامات الإعراب في الأسماء وسبب وجودها في رأي الباحث:

أولا دلالات علامات الإعراب:

بعد العرض الموجز، الذي ذكر في التمهيد لآراء النحويين، يتبين لنا أننا أمام رأيين، فيما يخص دلالات علامات الإعراب، الأول يرى أنها تدل على المعاني النحوية، وهذا هو رأي النحويين جميعهم باستثناء قطرب [٣٤]، والثاني يرى أنها لا تدل على المعاني النحوية، وإنما هي حركات جيء بها لغرض وصل الكلام بعضه ببعض، وهذا هو رأي قطرب، ومن تابعه من المحدثين.

والحق أن الصواب مقسوم بين هذين الرأيين، فـ(الضمة، والفتحة، والكسرة) هي حركات لوصل الكلام بعضه ببعض، وهي علامات على المعنى النحوي، فهي ليست للوصل فقط، لأنها لو كانت كذلك "لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى، ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه" [٣٥]. و"لورد الرفع والنصب والجر في كل الوظائف الإعرابية، دون تخصيص أو التزام" [٣٦]. وهي - كذلك - ليست علامات على المعاني النحوية

فحسب، لأنها لو كانت كذلك، لوجب إثباتها على الدوام، ولما جاز إسقاطها، واستبدالها بالسكون عند الوقف. وعلى هذا فإن علامات الإعراب الأصلية - في الغالب - تفيد الأمرين معًا، الوصل، والدلالة على المعنى النحوي.

وهنا يستحسن أن يبدأ الباحث بذكر رأيه في أقسام الحركات والسكنات، من حيث الوظيفة والدلالة، سواء كانت في آخر الكلمة أو في بنيتها، وأقسام علامات الإعراب، ثم يتبع ذلك بعرض رأيه في دلالات علامات الإعراب، وذلك على النحو الآتي:

أ- أقسام الحركات والسكنات من حيث الوظيفة والدلالة:

١- الحركات والسكنات في بنية الكلمة:

أ- الحركات: تنقسم الحركات في بنية الكلمة على ثلاثة أقسام، هي:

١- حركات للوصل فقط: وهذه تكون في كل كلمة تدل على معنى واحد، أو على معانٍ متعددة (المشترك اللفظي) ولا توجد في اللغة كلمة أخرى تشاركها في بنيتها، أي في حروفها بحركاتها وسكناتها وترتيبها، وتدل على معنى آخر. ومن ذلك مثلا: إسلام، إنسان، مأتم.. إلخ. فالحركات - هنا - للوصل فقط. أي إنها حركات يتوصل بها إلى نطق حروف الكلمة.

٢- حركات لمعانٍ معجمية فقط: وهذه تكون في الكلمات التي تشاركها كلمات أخرى في الحروف وترتيبها، وتخالفها في المعنى، إذ يحرك فيها ما سكن من حروف الكلمة الأخرى، للدلالة على معناها المعجمي، ومن ذلك: الحجر، بفتح الحاء وسكون الجيم، مصدر حجر بمعنى منع، والحجر، بفتح الحاء والجيم، مفرد أحجار.

٣- حركات للوصل ولمعانٍ معجمية: وهذه تكون في الكلمات التي تشترك في الحروف وفي ترتيبها، وتختلف في معانيها، ومن ذلك: دُم فعل الأمر من الدوام، ودَم، ومنه حَر بفتح الحاء، وحُر بضمها، وحِر بكسرها. فاختلاف الحركات في هذا وما شابهه، يفيد المعنى المعجمي، ويفيد وصل الحروف بعضها ببعض. ويدخل ضمن هذا النوع الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول، كـ(ضرب) بفتح أوله، وثانيه، حال بنائه للمعلوم، وبضم أوله، وكسر ثانيه، حال بنائه للمجهول، ومن ذلك اسم الفاعل

واسم المفعول، إذا كانت الحروف واحدة وترتيبها واحد، كمستخرج بكسر الراء اسمًا للفاعل، ومستخرَج بفتحها اسمًا للمفعول، والأمثلة على هذا كثيرة.

ب- السكنات: وتنقسم على قسمين، هما:

١- سكون للتخلص من تتابع الحركات فقط: وهذا يكون في الكلمات التي لا تشاركها في حروفها كلمات أخرى، تغايرها في المعنى، وذلك كإنسان وإسلام، فسكون النون في الأولى والسين في الثانية، جيء بهما للتخلص من تتابع الحركات.

٢- سكون للدلالة على معانٍ معجمية فقط: ويكون في الكلمات التي تشاركها كلمات أخرى في الحروف وترتيبها، وتخالفها في المعنى، إذ يسكن فيها ما حرك من حروف الكلمة الأخرى، للدلالة على معناها المعجمي، ومن ذلك ما ذكر سابقًا وهو الحَجْر- بسكون الجيم - مصدر حَجَر بمعنى منع، للفرق بينها وبين الحَجَر – بفتح الجيم - مفرد أحجار.

٢- الحركات والسكنات في آخر الكلمة:

كان الحديث فيما سبق عن أقسام الحركات والسكنات، التي تكون في بنية الكلمة، وهنا سيكون الحديث عن أقسام الحركات والسكنات، التي تكون في أواخر الكلمات، سواء ما يدخل منها في جداول إلصاقية، أم ما لا يدخل، وذلك على النحو الآتي:

أ- الحركات: تنقسم حركات أواخر الكلمات على الأقسام الآتية:

١- حركات للوصل وعلامات على الأبواب النحوية: وهذه هي علامات الإعراب الأصلية (الضمة، والفتحة، والكسرة) فهي حركات، لأنها تصل الكلام بعضه ببعض، وهي علامات على الأبواب النحوية، لأنها تعيِّن وتحدِّد وفقًا للباب النحوي، وهذا هو الغالب فيها. فالضمة علامة الرفع، والرفع علم الإسناد، والكسرة علامة الجر، والجر علم الإضافة، والفتحة علامة النصب، والنصب علم على عدم الإسناد وعدم الإضافة. هذا في الأسماء المعربة، أما في الفعل المضارع، فللرفع والنصب دلالات أخرى، وقد خصص الباحث لذلك دراسة مستقلة.

٢- حركات للوصل وعلامات على البناء: ومن ذلك الكسرة في (هؤلاء، وهذه) والفتحة في (ذاك، وذلك، وهو، وهي، وذهب) وما شابه ذلك. فالكسرة والفتحة هنا حركات للوصل، لجواز سقوطهما عند الوقف، وهما علامتا بناء فيما دخلتا عليه، للزوم كل منهما ما دخلتا عليه، عند الوصل، وثباتهما، وعدم تغيرهما، وإن اختلفت مواقعه في التركيب.

٣- علامات على الأبواب النحوية فقط [٣٧]: وهي تلك العلامات التي تكون في الأسماء، التي فارقت مواضعها المألوفة، وتلتها كلمات محركة الأول، وذلك مثل فتحة (أحمد) الذي وقع عليه إكرام (أسعد) في قولك: أكرم أحمد أسعد. ففتحة (أحمد) لا يحتاج إليها في الوصل، لأن ما بعدها محرك، ولهذا فهي لا تفيد سوى المعنى النحوي، وذلك بسبب سقوط ضمة الدال في (أسعد) بسبب الوقف، فلا يجوز حذفها، واستبدالها بالسكون، حتى لا يلتبس المعنى، فلا يعرف من الذي أكرم الآخر.

٤- حركات للوصل فقط [٣٨]: وهذه هي التي يحرك بها آخر اللفظ، اسمًا، أو فعلا، أو حرفًا، لغرض الوصل فقط، دون أن يكون لها أي وظيفة أخرى، وتتنوع هذه الحركات بين الضمة، والفتحة، والكسرة، والسبب في تنوعها صوتي محض، ومنها:

أ- كسر تاء التأنيث، التي تلحق الفعل الماضي، عند الوصل، كما في قولك: ذهبتِ البنت.

ب- كسر آخر فعل الأمر الصحيح الآخر عند الوصل كما في قولك: فرجِ اللهم عنا.

ت- كسر نون المثنى عند الوصل، كما في قولك: الطالبان الغائبان محرومان من دخول الامتحان. إذ تكسر نون (الطالبان) لغرض الوصل، أما النونان في (الغائبان محرومان) فيجوز أن تسكنا.

ث- كسر آخر الاسم المبني على السكون عند الوصل، كقولك: مَنِ القادم؟

ج- كسر نون التنوين عند الوصل، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ (٢)﴾ {الإخلاص: ١ – ٢}. إذا وصلت (أحدٌ) بلفظ الجلالة.

ح- كسر آخر الفعل المضارع الصحيح الآخر في حالة الجزم، عند الوصل، كما في قولك: لم يذهبِ الولد إلى المدرسة.

خ- فتح نون جمع المذكر السالم عند الوصل، كما في قولك: المعلمونَ الأكفاء كثيرون. بفتح نون (المعلمون) للوصل.

د- فتح نون الأفعال الخمسة عند الوصل، كقولك: الأطفال يأكلونَ الطعام.

ذ- فتح ياء المتكلم، عند الوصل، كما في قولك: المعلم أهدى ليَ الكتاب.

ر- فتح آخر الفعل المضارع المضعف في حالة الجزم، عند الوصل، كقولك: لم يمدَّ الفقير يده للناس.

ز- ضم ميم الجمع عند الوصل، كما في قولك: الطلاب منهمُ المجتهد ومنهمُ الكسول.

٥- علامات فقط على معانٍ غير نحوية: ومن ذلك:

أ- ضم تاء المتكلم، وفتح تاء المخاطب، وكسر تاء المخاطبة، فالضم والفتح والكسر في هذه الضمائر لتعيين النوع، وتمييز المتكلم من غيره. والكسر - هنا - ثابت في الوصل وفي الوقف، أما الضم والفتح فيجوز أن يسقطا عند الوقف. ومن هذا - أيضًا - كسر فعل الأمر للمخاطبة، كسرًا مشبعًا (اذهبي) للفرق بين المخاطب والمخاطبة. وذلك لأن فعل الأمر للمخاطب، يكسر آخره، عند الوصل دون إشباع، فكان الكسر المشبع للمخاطبة بيانًا للفرق بينهما.

ب- فتح كاف المخاطب وكسر كاف المخاطبة، فالفتح للمخاطب والكسر للمخاطبة، ويجوز أن يسقط الفتح عند الوقف، وأما الكسر فلا يسقط.

ت- ضم هاء الغائب أو كسره (له، به) وفتح هاء الغائبة مطلقًا، وذلك لتعيين النوع وتمييز المذكر من المؤنث. أما سبب تنوع علامة الغائب - هنا - فهو صوتي، فالضم يناسب الفتح، فيما قبله، في (له) كما يناسب سكون الحرف الصحيح في (منه) لأن الانتقال من الفتح إلى الضم، أخف من الانتقال من الكسر إلى الضم، والانتقال من الصحيح الساكن إلى الضم، أخف من الانتقال منه إلى الكسر. وفي المقابل فإن الانتقال من الكسر إلى الكسر كما في (به، فيه) أخف من الانتقال منه إلى الضم، كما إن الكسرة

تناسب الياء قبلها، حتى لو كان ما قبل الياء مفتوحًا، نحو (عليه) لأن الكسرة من الياء، وقد تسقط علامات (هاء) المذكر عند الوقف، أما فتح (هاء) الغائبة فلا يسقط.

٦- علامات على أبواب نحوية ومعانٍ صرفية: وهذه هي العلامات الفرعية في المثنى وجمع المذكر السالم، فهي علامات على المعاني النحوية، وهي علامات على المعاني الصرفية في آنٍ واحد، فالياء المفتوح ما قبلها في المثنى، علامة على التثنية في حالتي النصب والجر، والياء المكسور ما قبلها في الجمع السالم، علامة على الجمع، في حالتي النصب والجر، والألف المفتوح ما قبلها في المثنى، علامة على التثنية، في حالة الرفع، والواو المضموم ما قبلها في الجمع السالم علامة على الجمع، في حالة الرفع. والمعنى الصرفي - هنا - مقدم على المعنى النحوي، ولهذا لم يرتفع المثنى بعلامة الرفع الفرعية، وهي الواو المضموم ما قبلها (الضمة المشبعة) ولم يجر بعلامة الجر الفرعية، وهي الياء المكسور ما قبلها (الكسرة المشبعة) حفاظًا على المعنى الصرفي، وهو التثنية. وكذلك لم ينصب جمع المذكر السالم بعلامة النصب الفرعية، وهي الألف (الفتحة المشبعة) حفاظًا - أيضًا - على المعنى الصرفي، وهو معنى الجمع.

٧- علامات على معانٍ صرفية فقط: ومن ذلك ضم الفعل المسند إلى جماعة الذكور ضمًا مشبعًا (ذهبوا، اذهبوا، يذهبون) وفتحه مع المثنى بفتحة مشبعة (ذهبا، اذهبا، يذهبان). وقديمًا رأى المازني (ت: ٢٤٩هـ) أن الألف والواو في الأفعال الخمسة إشارات للعدد، وليست بضمائر (٣٩).

٨- لا علامات ولا حركات: وهذه هي تلك التي لا تدل على معانٍ نحوية، ولا على معانٍ صرفية، ولا تسقط في الوقف، ومن ذلك فتح نون النسوة وفتح نون التوكيد الثقيلة، فالفتحة في النونين ليست علامة على معنى، ولا حركة للوصل، بل هي مجرد صوت ملازم لهما في الوصل وفي الوقف. ومن هذا - أيضًا - كسر تاء التأنيث المتصل بالفعل الماضي إذا ختم به البيت الشعري، وكان التاء المكسور هو حرف الروي في القصيدة، وكذلك ضم ميم الجمع، إن كان الميم المضموم هو حرف الروي، والشواهد الشعرية على ذلك كثيرة. فهذه كلها أصوات، وليست حركات، لأنه لم يؤت بها

لغرض الوصل، كما إنها ليست علامات، لأنها لا تؤدي معاني نحوية، ولا معاني صرفية.

ب- السكنات:

كان الحديث السابق عن الحركة، وهنا يخصص الحديث عن نقيض الحركة، وهو السكون، فالسكون ينقسم على قسمين؛ الأول: السكون بقطع الحركة، والثاني: السكون الناشئ عن إشباع الحركة، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولا السكون بقطع الحركة: وهذا ينقسم على قسمين، وهما: السكون العلامة، والسكون غير العلامة، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

١- السكون العلامة: وينقسم على ثلاثة أقسام:

أ- السكون العلامة على الباب النحوي: ويكون في الفعل المضارع الصحيح الآخر، المقطوع عن الإعراب، أي: الواقع في موقع الجزم. ويزول هذا السكون بالكسر عند الوصل، لالتقاء ساكنين.

ب- السكون العلامة على البناء: وهذا يكون في فعل الأمر الصحيح الآخر، ويكون في (من) الاستفهامية، وفي (هل) وفي تاء التأنيث التي تلحق الفعل، وفي غير ذلك، وهذا السكون يسقط، وتحل محله الحركة في الوصل عند التقاء الساكنين، وغالبًا ما تكون الكسرة هي حركة الوصل في ذلك.

ت- السكون العلامة على الوقف: ويكون هذا في الكلمات المعربة بالعلامات الأصلية، والكلمات المبنية على الحركة، إذا وقف عليها. ولا يستثنى من الأسماء المبنية إلا تاء المخاطبة وكافها، ونون النسوة، ويستثنى من الحروف نون التوكيد الثقيلة، إذ تبقى الكسرة في تاء المخاطبة وكافها، لأنها علامة على النوع، فإذا وقف عليهما بالسكون، فإنهما سيلتبسان بتاء المخاطب وكافه، لأنه يوقف عليهما بالسكون. وأما بقاء الفتحة في نون النسوة، ونون التوكيد الثقيلة، فهو لسبب صوتي، وهو سكون ما قبلهما، فنون النسوة تسبق دائمًا بحرف ساكن، وأما نون التوكيد الثقيلة فهي نونان،

الأول منهما ساكن، والثانية متحركة، فلا تسكن، لأن السكون سيؤدي إلى حذفها، وتصبح نونًا خفيفة ساكنة.

٢- السكون غير العلامة: وهذا السكون يؤتى به لسبب صوتي، وهو توالي الحركات، فكما أن الساكن يحرك لغرض الوصل، فكذلك يسكن المتحرك عند توالي الحركات، لغرض الوصل أيضًا. ومن ذلك سكون الباء في قولك: ذهبتُ، وذهبتَ، وذهبتِ، وذهبنَ، وذهبنا.

ثانيًا السكون الناشئ عن إشباع الحركة: وهذا السكون هو ما يعرف بحروف المد (الألف، والواو، والياء) الناشئة من إشباع الحركات، المجانسة لكل منها، فيما قبلها من الحروف. ومن ذلك إشباع الحركة في ما يعرف بالأسماء الخمسة، فوظيفة هذا الإشباع ليست نحوية، لأن الأسماء الخمسة معربة - وفقًا للمازني [٤٠] - بالعلامات الأصلية، قبل إشباعها وبعده، وقد أشبعت تلك العلامات - في رأي الباحث - للسببين الآتيين:

١- للتخلص من توالي الحركات: وهذا يكون في (أبوك، أباك، أبيك، أخوك، أخاك، أخيك، حموك، حماك، حميك، فوك، فاك، فيك) وذلك لأن هذه الأسماء لا تكون إلا مضافة، أي لا تكون إلا موصولة بما بعدها، مما يؤدي إلى تتابع الحركات، فأشبعت علامات الإعراب فيها، للتخلص من توالي الحركات. ومن هذا أيضًا إشباع الضمة في ميم الجمع، وذلك في الفعل الماضي المسند إلى ضمير المخاطبين، حال اتصاله بالضمير الواقع في موقع المفعول به، مثل: أكرمتموه، أكرمتمونا، أكرمتموها، أكرمتموهم..إلخ.

٢- لتكثير حروف الكلمة [٤١]: وهذا لا يكون إلا في ما بقي من الأسماء الخمسة، وهو (ذو) بمعنى صاحب، فقد كثرت حروفه بإشباع علامات الإعراب فيه، لسببين؛ الأول: لأنه مكون من حرف واحد وهو الذال، وليس في العربية اسم معرب مكون من حرف واحد، بل فيها أسماء مكونة من حرفين، وإن كانت قليلة. والثاني: لكي يتضح أمر هذا الاسم في التركيب، فيظهر على أنه كلمة مستقلة عما يضاف إليه، لأنه لا يكون في التركيب إلا مضافًا، فلو لم تشبع حركة حرفه الوحيد، وينشأ عن ذلك الإشباع حرف المد، لما عُرف أمره، ولظُنَّ أنه جزء مما يضاف إليه، وأنهما كلمة واحدة.

ب- أقسام علامات الإعراب:

تنقسم علامات الإعراب في الاسم على قسمين، هما:

١- علامات أصلية: وهي الضمة علامة للرفع، والفتحة علامة للنصب، والكسرة علامة للجر.

٢- علامات فرعية: وهي الواو المضموم ما قبلها ضمًا مشبعًا، علامة للرفع في جمع المذكر السالم، والياء المكسور ما قبلها كسرًا مشبعًا، علامة للجر في جمع المذكر السالم. وعلى هذا يشذ المثنى عن الإعراب الفرعي، لأسباب معنوية، ستذكر لاحقًا، كما ينقص إعراب جمع المذكر السالم، فلا ينصب، وسيذكر السبب في ذلك لاحقًا، إن شاء الله.

سبب تسمية علامات الإعراب الأصلية وحالاته بما سميت به:

١- علامات الإعراب الأصلية: وهي الضمة، والفتحة، والكسرة، فقد أخذت هذه التسميات من قول أبي الأسود الدؤلي (ت: ٦٩هـ) لكاتبه، حينما عزم على وضع صور مكتوبة للحركات الأصلية، إذ يروى أنه قال له: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف، فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي، فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت، فاجعل النقطة تحت الحرف" (٤٢). "فمن قوله: فتحت فمي، أخذ مصطلح الفتح والفتحة، ومن قوله ضممت فمي، أخذ مصطلح الضم والضمة، ومن قوله كسرت، أخذ مصطلح الكسر والكسرة، ثم اصطلح على مجموعها بالحركات، وذلك على طريق المجاز" (٤٣). أو "إشارةً إلى حركات فم أبي الأسود على احتمال" (٤٤). وأما السكون فواضح أن الفم أثناء نطقه، تنطبق شفتاه على بعضهما، ويتوقف عن الحركة، أي يسكن، ولذلك سميت السكون سكونًا. علمًا أن السكون من علامات إعراب الفعل المضارع، وليس من علامات إعراب الاسم.

٢- حالات الإعراب: أما حالات الإعراب (الرفع، والنصب، والجر، والجزم) فجاءت من وصف النحويين لمخارج حركاتها، يقول الرضي (ت: ٦٨٦هـ):

"وإنما قيل لعلم الفاعل رفع، لأنك إذا ضممت الشفتين، لإخراج هذه الحركة، ارتفعتا عن مكانهما. فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه، فسمي حركة البناء ضمًا، وحركة الإعراب رفعًا، لأن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولاً. وكذلك نصب الفم تابع لفتحه، كأن الفم كان شيئًا ساقطًا فنصبته، أي أقمته بفتحك إياه، فسمي حركة البناء فتحًا، وحركة الإعراب نصبًا. وأما جر الفك إلى أسفل وخفضه، فهو ككسر الشيء، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل، فسمي حركة الإعراب جرًا وخفضًا، وحركة البناء كسرًا، لأن الأولين أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث. ثم الجزم بمعنى القطع، والوقف والسكون بمعنى واحد، والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف، فسمي الإعرابي جزمًا، والبنائي وقفًا وسكونًا" [٤٥]. علمًا أن الجزم، حالة إعرابية، يختص بها الفعل المعرب دون الاسم.

ثانيًا سبب وجود علامات الإعراب:

بعد هذا العرض يتبين للقارئ أن علامات الإعراب تأتي لأغراض أخرى، إلى جانب دلالتها على المعاني النحوية، وعليه فإن الباحث يرى - وفقًا لإبراهيم مصطفى - أن الرفع علم الإسناد، والضمة والواو علامتا الرفع، والجر علم الإضافة، والكسرة والياء علامتا الجر، والنصب علم على عدم الإسناد والإضافة، والفتحة علامته. ويرى أن وقوع الاسم مسندًا إليه أو مسندًا، أو تابعًا لأحدهما، هو سبب رفعه، وأن وقوعه مضافًا إليه، أو تابعًا للمضاف إليه، هو سبب جره، وأن وقوعه في غير إسناد ولا إضافة، هو سبب نصبه. وليس هناك عامل ولا معمول، وإنما هناك موقع اللفظ داخل التركيب، وعلاقته بغيره من الكلمات، فهذا هو الذي يستدعي الرفع أو النصب أو الجر، ويستدعي العلامات المخصصة لكل حالة من تلك الحالات.

والدليل على ذلك أن المفعول به لا ينصب، إذا لم يقع في موقعه، فقد يرفع، كما في قولك: سُرِقَ المال. وقد يجر، كما في قولك: هذا مكرمُ محمدٍ. وأن الفاعل إذا لم يقع في موقعه، لا يرفع، كما في قولك: محمد كريم الأب. وأن المبتدأ لا يرفع، إذا لم يقع في

موقعه، كما في قولك: هل من أحدٍ في الدار؟

فالمال هو المسروق، ومحمد هو الذي وقع عليه الكرم، وكان حقهما النصب، إلا أنهما لم ينصبا، بل رفع المال، لأنه وقع مسندًا إليه، وجر محمد، لأنه وقع مضافًا إليه. والأب هو الكريم، وكان حقه الرفع، إلا أنه لم يرفع، بل جر، لأنه وقع مضافًا إليه. و(أحد) هو المبتدأ، وكان حقه الرفع، إلا أنه لم يرفع، بل جر، بسبب إضافة الحرف إليه.

وعلى هذا يمكن للباحث أن يقول: ليس الإعراب وليدًا للمعنى المطلق، بل الإعراب وليد للمعنى، الذي يتعين من خلال موقع اللفظ، وعلاقته بالألفاظ الأخرى في الجملة.

وهنا قد يقول قائل: فلماذا خصوا الاسم المسند والمسند إليه بالرفع دون غيره، وجعلوا الضمة والواو علامة الرفع دون غيرهما، وخصوا الاسم المضاف إليه بالجر دون غيره، وجعلوا الكسرة والياء علامة الجر دون غيرهما، وخصوا ما لم يقع مسندًا إليه، أو مسندًا، وما لم يقع مضافًا إليه، من الأسماء، بالنصب دون غيره، وجعلوا الفتحة علامة للنصب دون غيرها؟ فالجواب: لأن ذلك يرجع إلى سببين، الأول يتعلق بمعنى كل مصطلح من مصطلحات حالات الإعراب ومنزلته، من جهة، ومنزلة ما اختص به من الألفاظ في الجملة، من حيث الأهمية، من جهة أخرى. والثاني يتعلق بترتيب العلامات الدالة على هذه المصطلحات، من حيث الثقل والخفة، من جهة، وترتيب ما اختص بكلٍ منها من الأسماء، من حيث كثرة الاستخدام وقلته، من جهة أخرى. أما توضيح السبب الأول، الذي يتعلق بمعنى كل مصطلح من تلك المصطلحات (الرفع، النصب، الجر) ومكانة ما اختص به كل مصطلح من الأسماء في الجملة، فإن الرفع يعني السمو والعلو "وهو خلاف الخفض" (٤٦). والخفض في اصطلاح الكوفيين يعني الجر في اصطلاح البصريين، فناسب أن يكون الرفع من خصائص المسند إليه والمسند من الأسماء، لعلو منزلتهما على غيرهما من كلمات الجملة، فهما أهم أجزاء الجملة، لأنهما الركنان الأساسيان اللذان يقوم عليهما الكلام وتبنى عليهما الجمل. وأما الجر، أوالخفض - بحسب اصطلاح الكوفيين - فهو خلاف الرفع، يقول ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ): "الجيم والراء أصل واحد، وهو مد الشيء وسحبه... والجر أسفل

الجبل" [٤٧]. فهو أدنى منزلة من الرفع، فناسب أن يكون من خصائص الاسم المضاف إليه، سواء أضيف إليه اسم أو حرف، وذلك لأن المضاف إليه أدنى في المنزلة من المرفوع، لأنه لا يؤتى به في التركيب إلا لتخصيص المضاف فقط. وأما النصب فهو وسط في المنزلة بين الرفع والجر، لأنه "يدل على إقامة شيء، وإهداف في استواء" [٤٨]. فلا هو يسمو إلى منزلة الرفع، ولا هو يهبط إلى منزلة الجر، فناسب أن يكون النصب من خصائص الاسم الذي لا يدخل في إسناد ولا في إضافة، لأن ذلك الاسم يقع في المنزلة من حيث أهميته في الجملة وسطًا بين الاسم المسند إليه والمسند من جهة، والاسم المضاف إليه من جهة أخرى. فالمفعول به - مثلا - كما في قولك: محمد مكرمٌ عليًا. جاء ليخصص معنى الإسناد، ويبين من وقع عليه إكرام محمد، فهو لذلك أعلى منزلة من المضاف إليه، وأدنى منزلة من الكلمتين المحوريتين (المسند إليه، والمسند).

وأما السبب الآخر، وهو الذي يتعلق بترتيب علامات تلك المصطلحات، من حيث الثقل والخفة، وترتيب ما اختص بكل واحدة منها من الأسماء، من حيث كثرة الاستخدام وقلته، فتوضيح ذلك على النحو الآتي:

الكسرة أثقل الحركات نطقًا على اللسان، لأنها تخرج من أقصى الحلق، فهي تحتاج إلى جهد عضلي، أكبر مما تحتاجه غيرها من الحركات. والضمة أخف من الكسرة، وأثقل من الفتحة، إذ تخرج من أعلى الحلق، فهي تحتاج إلى جهد عضلي أقل مما تحتاجه الكسرة، وأكبر مما تحتاجه الفتحة. وأما الفتحة فهي تخرج من تجويف الفم، فلا تحتاج في نطقها إلى جهد عضلي يذكر، فهي أخف الحركات. وهذا الأمر ينطبق على حروف المد: الواو، والألف، والياء - وقد ذكر سابقًا أن الواو والياء علامتان فرعيتان - لأن الحركات الأصلية أبعاض هذه الحروف، فالضمة من الواو، والألف من الفتحة، والياء من الكسرة [٤٩].

هذا ما يخص ترتيب العلامات، أما ما يخص ترتيب الأسماء التي تدخلها هذه العلامات، بحسب مواقعها وعلاقاتها مع بقية كلمات الجملة، من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فهو أمر واضح، فلا يجر من الأسماء سوى الاسم الواقع مضافًا إليه، سواء أضيف إليه اسم، أو حرف. في حين يرفع الاسم في أربعة مواقع، وهي: المبتدأ، والخبر، والفاعل،

ونائب الفاعل. فالأسماء المرفوعة أكثر استخدامًا من الأسماء المجرورة. وأما باب المنصوب من الأسماء، فهي تلك التي تقع في أحد هذه المواقع: المفعول به، والمفعول معه، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول المطلق، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمبتدأ بعد الحروف الناسخة، والخبر بعد الأفعال الناقصة وبعد (ما، ولا) الحجازيتين، والمبتدأ المضاف والشبيه بالمضاف بعد (لا) النافية للجنس، والمنادى المضاف والنكرة غير المقصودة والشبيه بالمضاف، والمنصوب بنزع الخافض. وعليه فالأسماء المنصوبة هي أكثر الأسماء استخدامًا وجريانًا على اللسان، تليها الأسماء المرفوعة، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة الأسماء المجرورة، فهي أقل استخدامًا وجريانًا على اللسان من غيرها من الأسماء.

ولأن الإنسان يميل بطبعه إلى الخفة، وينفر من الثقل، جعلت الكسرة التي هي أثقل الحركات علامة للجر، الذي هو من خصائص أقل الأسماء استخدامًا وجريانًا على اللسان، وهو المضاف إليه. وجعلت الفتحة، التي هي أخف الحركات، علامة للنصب، الذي هو من خصائص أكثر الأسماء استخدامًا وجريانًا على اللسان، وهو الاسم الذي لا يدخل في إسناد ولا في إضافة. وجعلت الضمة، التي هي وسط بين الكسرة والفتحة، من حيث الثقل والخفة، علامة للرفع، الذي هو من خصائص الاسم المسند إليه والمسند، الذي يقع من حيث الاستخدام والجريان على اللسان وسطًا بين المضاف إليه، والاسم الذي لا يدخل في إسناد ولا في إضافة، فهو أكثر استخدامًا وجريانًا على اللسان من الأول، وأقل من الثاني.

المطلب الثالث: تفسير ما شذ عن رأي الباحث:

هناك أسماء شذت عن رأي الباحث في الإعراب وعلاماته، وهي تنقسم على قسمين، الأول شذ عن رأي الباحث الذي ينص على أنه لا يعرب من الأسماء إلا ما يضاف ويقطع عن الإضافة. والثاني شذ عن رأيه في حالات الإعراب وعلاماته، وهو الذي ينص على أن الضمة، والضمة المشبعة (الواو) علامتا الرفع، والرفع علم الإسناد. والكسرة، والكسرة المشبعة (الياء) علامتا الجر، والجر علم الإضافة، والفتحة علامة النصب، والنصب علم على ما ليس داخلا في إسناد ولا في إضافة. وسيبدأ الباحث بتفسير القسم الأخير، وذلك

على النحو الآتي:

أولا تفسير ما شذ عن رأي الباحث في حالات الإعراب وعلاماته:

١- المسند إليه بعد (إنّ) وأخواتها: ليس المنصوب بعد هذه الحروف اسمًا لها، وليست هي الناصبة له. وإنما هو مسند إليه وكان حقه الرفع، والدليل ما رواه سيبويه (ت: ١٨٠هـ) عن بعض العرب، إذ قال: "واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإني وزيد ذاهبان" (٥٠). فقد أكد الضمير في المثال الأول بمرفوع، وعطف على الضمير في المثال الثاني بمرفوع أيضًا. وهذا دليل على أن الاسم الواقع بعد هذه الحروف مسند إليه، وكان حقه الرفع، إلا أنه نصب لوقوعه في موقع ضمير النصب، لأن هذه الحروف لا تدخل على ضمير الرفع، فلا يقال: إنَّ هو، إنَّ أنت، إنَّ هي.. إلخ. بل يقال: إنَّه، إنَّك، إنَّها.. إلخ. فـ(محمدًا) في قولك: إنَّ محمدًا ناجح، منصوب لوقوعه في موقع ضمير النصب، وهو في الأصل مسند إليه، لأن الأصل في هذا التركيب كان هكذا: محمد إنَّه ناجح. إذ القصد إسناد النجاح المؤكد إلى محمد. إلا أن العرب أرادوا الإيجاز، فتوسعوا في ذلك، فقدموا وأخروا، وحذفوا ضمير النصب، ووضعوا الاسم مكانه، وعاملوه معاملته. والدليل على صحة رأي الباحث، أن هذه الحروف إذا امتنع دخولها على ضمير النصب، ودخلت على ضمير الرفع، يرفع المسند إليه بعدها، وذلك حينما تتصل بها (ما)، كما في قولك: إنما محمد ناجح. إذ تقول: إنما هو ناجح. هذا هو تفسير رفع الاسم بعد (إنَّ) وأخواتها، حينما تتصل بها (ما)، وليس كما يقولون: إن الاسم رفع بعدها لأنها مكفوفة عن العمل بـ(ما) الكافة. ومما يدل - أيضًا - على صحة رأي الباحث، هو أن الاسم يرتفع بعد (إنَّ) إذا خففت، وذلك لأنها لا تدخل حينها إلا على ضمير الرفع، ولا تدخل على ضمير النصب، إذ تقول: إنْ هو، لكنْ هو.. إلخ. ولا يصح أن تقول: إنْه ولكنْه، بتسكين النون فيهما. هذا هو سبب عودة المسند إليه بعد هذه الحروف المخففة، إلى ما يستحقه، وهو الرفع، وليس لفقدان شبهها بالفعل، بعد تخفيفها، أي علاقة

بذلك. هذا هو ما يراه الباحث في تفسير نصب الاسم بعد هذه الحروف. وعليه فإن الاسم المنصوب بعد هذه الحروف، ليس منصوبًا بها، ولا هو منصوب على التوهم كما يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى [٥١]، كما إنه ليس منصوبًا لعدم وقوعه مسندًا إليه بذاته كما يرى الجواري [٥٢]. بل هو مسند إليه، وكان حقه الرفع، إلا أنه لا يرفع، بل ينصب، لوقوعه في موقع ضمير النصب، بعد تطور التركيب، وإحلال الاسم محل الضمير، طلبًا للإيجاز.

٢- المسند إليه بعد (لا) النافية للجنس: هذا الاسم هو مسند إليه، وكان حقه الرفع، إلا أنه لا يرفع، بل يفتح كما يفتح أحد عشر، وذلك بسبب تركبه مع (لا). والدليل على أنه مركب مع (لا) أن حقه من حيث الرتبة أن يأتي متأخرًا، وذلك لأنه نكرة، إلا أنه تقدم، لأنه مركب مع ما حقه التقديم، وهو (لا) والدليل على ذلك - أيضًا - أنه يرفع، إذا فصل عنها، وعاد إلى موقعه المتأخر، قال تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ {الصافات: ٤٧}. فقد ارتفع (غول) لانفصاله عن (لا) وعدم تركبه معها، ووقوعه متأخرًا عن المسند، فلما تأخر، وعاد إلى موقعه الذي يستحقه، من حيث الرتبة، عادت إليه العلامة التي يستحقها من حيث الإعراب، فرفع.

٣- المسند المنصوب: وذلك إذا وقع ظرفًا، كما في قولك: محمد عندك، والعصفور فوق الشجرة، أو جاء منصوبًا، وهو غير ظرف، كما في قول ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ): ضربي العبد مسيئًا، وأتم تبييني الحق منوطًا بالحكم [٥٣]، وقولهم: أخطب ما يكون الأمير قائمًا. فالمسند هنا منصوب، وكان حقه الرفع، لكنه نصب لأنه ليس هو المسند إليه في المعنى، أي إنه نصب ولم يرفع، لمخالفته المسند إليه في المعنى، لأن الاسم المسند يرفع إذا كان هو المسند إليه في المعنى، أو - بحسب تعبير سيبويه (ت: ١٨٠هـ) - إذا كان هو هو [٥٤].

فـ(عندك، وفوق) في المثالين الأول والثاني ليسا ظرفين منصوبين، والمسند في كل منهما محذوف، تقديره استقر أو مستقر، كما يرى البصريون [٥٥]. بل هما المسندان، إلا أنهما

نصبا ولم يرفعا، لأن كلا منهما ليس هو المسند إليه في المعنى. كما أن (مسيئًا، ومنوطًا، وقائمًا) ليست أحوالا سد كل منها مسد الخبر، كما يرى البصريون [٥٦]. بل إن كلا منها مسند، لكنه نصب ولم يرفع، لأنه ليس هو المسند إليه في المعنى. وقد كان بعض الكوفيين موفقين في ذهابهم إلى أن الظرف المنصوب في الأمثلة السابقة هو المسند، وأنه منصوب على الخلاف، أي لمخالفته المسند إليه في المعنى [٥٧]. وهذا هو التفسير الصحيح لمذهب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، حينما ذهب إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، إذا كان هو.

٤- المنصوب بعد (ليس) و(ما، ولا) الحجازيتين: يرى الباحث - وفقًا للكوفيين - أن (ليس) حرف، وليست فعلا، لأنها لا تفيد سوى النفي، ولا تدل على حدث أو زمن، فهي ليست من أخوات (كان). ويرى أن المرفوع بعدها مسند إليه، وأما المنصوب فهو مسند، لكنه نصب، ولم يرفع، لأنه ليس هو المسند إليه في المعنى. وهذا هو معنى قول الكوفيين: إنه منصوب على الخلاف [٥٨]. وهو - أيضًا - ما قصده سيبويه، حينما ذهب إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، إذا كان هو هو، كما ذكر سابقًا. وما قيل في (ليس) يقال في (ما، ولا) الحجازيتين، فالمرفوع بعدهما مسند إليه، والمنصوب مسند، إلا أنه نصب، ولم يرفع، لمخالفته المسند إليه في المعنى.

٥- المنصوب بعد (كان) وأخواتها: قد يقول قائل: فماذا عن الاسم المنصوب بعد (كان) وأخواتها وهو ما يسميه النحاة خبر (كان) وأخواتها؟ والجواب: أن هذا الاسم ليس بمسند، وليس خبرًا لـ(كان) وأخواتها، ولم تنصبه تلك الأفعال، وإنما هو اسم يبين حال المسند إليه، ولهذا نصب، لأنه ليس داخلا في إسناد، أو في إضافة، فهو ليس خارجًا عن رؤية الباحث في الإعراب، ودلالة علاماته. وقد كان بعض الكوفيين موفقين حينما عدوه حالا [٥٩]. وأما ملازمته لـ(كان) وأخواتها، فذلك يرجع إلى أن (كان) وأخواتها تختلف - في رأي الباحث - عن بقية الأفعال في أنها تدل على الحدث المطلق غير المعين، وغير المقيد، فـ(كان) يفيد الدلالة على الكون المطلق غير المعين، وغير المقيد، و(صار) يفيد الدلالة على

التحول، دون تعيين، وتقييد لذلك التحول، و(بات) يفيد الدلالة على المبيت المطلق، غير المعين، وغير المقيد، و(ما زال، وما دام، وما فتئ، وما برح، وظل) تفيد الدلالة على الاستمرار، دون تعيين، وتقييد لذلك الاستمرار، و(أمسى، وأصبح) يفيدان الدلالة على الإمساء والإصباح، دون تعيين، وتقييد لذلك الإمساء، وذلك الإصباح. ولهذا احتاجت هذه الأفعال إلى ذكر الاسم المنصوب بعدها (الحال) لتعيين وتقييد ما تدل عليها من الأحداث، ولعل تسميتها بالناقصة كان لهذا السبب. وأما الاسم المرفوع بعدها، فهو مسند إليه، وكل فعل منها هو المسند.

٦- المثنى: لا يرفع المثنى الواقع في موقع الرفع بعلامة الرفع الفرعية، وهي الواو (الضمة المشبعة)، بل تلزمه الألف، وهو في تلك الحال، وذلك لسبب معنوي، وهو الحفاظ على معنى التثنية، إذ لو رفع بالواو لأصبح جمع مذكر سالمًا، ولم يعد مثنى. وكذلك لا يجر بالياء (الكسرة المشبعة)، حفاظًا على معنى التثنية - أيضًا - لأنه سيصبح حينها جمع مذكر سالمًا. كما أنه لا ينصب بالألف - وقد كان من حقها أن تكون علامة نصب، لأنها فتحة مشبعة - في موقع النصب، لكي لا يلتبس بالمثنى الواقع في موقع الرفع [٦٠]. فقد شذ المثنى عن قاعدة الإعراب الفرعي لأسباب معنوية، وذلك لأن علامة التثنية أولى من علامة الإعراب، فهي دالة على المعنى الصرفي، والمعنى الصرفي - هنا - مقدم على المعنى النحوي، ولهذا فقد أهدر إعراب المثنى، للحفاظ على معناه الصرفي، وهو التثنية. وفي هذا السياق يرى الباحث أن الجمع كان أسبق في الوجود من المثنى، ولهذا أهدر إعراب المثنى، حرصًا على معنى التثنية، ولم يهدر إعراب الجمع. ويستدل على ذلك بأن ضميري التثنية (هما، وأنتما) وجدا بعد ضميري الجمع (هم، وأنتم) وكان ذلك بإلحاق الألف فيهما على ضميري الجمع، للدلالة على التثنية، فإن حذف الألف عاد كل منهما إلى الدلالة على الجمع. كما يستدل بخلو ضمائر المتكلمين المنفصلة من ضمير مخصص للمثنى، والاكتفاء بلفظ واحد - وهو الضمير (نحن) -

للدلالة على المعنيين؛ الجمع، والتثنية. ويستدل - أيضًا - باستخدام العرب الجمع للدلالة على المثنى، ومن ذلك قولهم: عيون المها، وعيون المرأة، وشفاهها، وخدودها، وغير ذلك، مما لا يزال مستخدمًا حتى اليوم. وقد ورد ذلك الاستخدام في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ {التحريم: ٤}. فهذا الاستخدام إنما هو دليل على أن الجمع أسبق في الوجود من المثنى، وأن العرب كانت تستخدم الجمع للدلالة على الاثنين أو الاثنتين فصاعدًا، ثم بعد ذلك ابتكرت ما يدل من الألفاظ على معنى التثنية، ليستقل المثنى بالدلالة على الاثنين أو الاثنتين، ويصبح الجمع دالا على ما هو أكثر من اثنين أو اثنتين.

٧- جمع المذكر السالم في حالة النصب: كان حق هذا الجمع أن ينصب بالألف، لكنه لم ينصب بها حفاظًا على معنى الجمع، لأنه لو نصب بها لفقد ذلك المعنى، ولأصبح مثنى، وليس جمعًا [٦١]. ولأن المعنى الصرفي مقدم على المعنى النحوي، فقد أهدرت فيه علامة النصب حرصًا على علامة الجمع. وقد يقول قائل: فلماذا حمل النصب في جمع المذكر السالم على الجر، ولم يحمل على الرفع؟ والجواب: لأن النصب أقرب إلى الجر في المنزلة من الرفع، وحمل الشيء على القريب أولى من حمله على البعيد.

٨- جمع المؤنث السالم الواقع في موقع النصب: أهدرت علامة النصب في هذا الجمع، وهي الفتحة، وذلك حملا له على جمع المذكر السالم، زيادة في التجانس، وحملا للنظير على نظيره.

٩- الممنوع من تنوين الصرف الواقع في موقع الجر: لا يكسر الممنوع من تنوين الصرف، إذا كان في موقع الجر، وذلك لنقصان إعرابه، بسبب فقدانه تنوين الصرف، الذي هو علم الإعراب الأصلي الكامل، وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثالث إن شاء الله، فهذا الاسم لا يجري إلا من الرفع إلى النصب فقط.

وعليه فإن الباحث يرى أن الممنوع من الصرف حال كونه في موقع الجر ليس بمجرور، وليست فتحته علامة للجر، نيابة عن الكسرة، كما قال القدامى، وليست علامة للنصب، لأنه ليس في موقع نصب، بل يرى أنه مفتوح من غير جر ولا نصب. وقد فتح لأن الفتحة أخف الحركات، ولأنهم يفتحون الاسم بعد نزع الخافض لخفتها، ففتحوا هذا كما فتحوا ذاك.

١٠- المنادى المضموم: المنادى حقه النصب، لأنه ليس داخلا في إسناد ولا في إضافة، وأما ما ضم آخره، فقد ضم لكي لا يلتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، التي تقلب ألفًا ثم تحذف، وتبقى الفتحة دليلا عليها. وهذا هو تعليل الكوفيين ، كما روى عنهم صاحب الإنصاف [٦٢]، وذكره الرضي (ت: ٦٨٦هـ)، ونسبه إلى الكسائي (ت: ١٨٩هـ) [٦٣]. وتابعهم في ذلك بعض المحدثين [٦٤].

ثانيًا تفسير ما شذ عن رأي الباحث في سبب الإعراب والبناء في الأسماء:

كان الحديث آنف الذكر تفسيرًا لما خرج عن رأي الباحث في دلالة علامات الإعراب، وأما تفسير ما شذ من الأسماء عن رأي الباحث في سبب الإعراب، وهي الأسماء التي لم يتوافر فيها سبب الإعراب (الإضافة غير اللازمة) وأعربت، وهي أسماء قليلة جدًا، إذ هي أربعة أسماء فقط، وهي: ذو بمعنى صاحب، وعند، وأولو، ووحدك، ولفظ الجلالة. فالأول، والثاني، والثالث، والرابع، أسماء لا تقطع عن الإضافة مطلقًا، ولفظ الجلالة لا يضاف البتة. ومع ذلك فهي كلها أسماء معربة، فلماذا أعربت ولم تبن؟ يجيب الباحث عن ذلك في الآتي:

أما (ذو) و(عند) و(أولو) و(وحدك) فقد أعربت حملا على ما يرادفها، فذو بمعنى صاحب، وعند بمعنى جانب، وأولو بمعنى أصحاب، ووحدك بمعنى منفردًا، وصاحب، وجانب، وأصحاب، ومنفرد، أسماء معربة. هذا فضلا عن أن (عند، وأولو، ووحدك) ليست مكتملة الإعراب، فالأولى والثانية معربتان إعرابًا ناقصًا، الأولى تنصب وتجر، ولا ترفع، والثانية ترفع وتجر، ولا تنصب، والثالثة معربة إعرابًا منقوصًا، إذ لا تكون إلا منصوبة. ولم ترد مجرورة إلا قليلا، فقد وردت مجرورة في المثل القائل - وصفًا للثوب الموصوف - : "إنه نَسيجُ وحدِه، وذلك أن الثوب النفيس لا يُنْسَج على مِنْواله عدةُ أثوابٍ قال ابن الأعرابي: معنى (نَسيجُ وحدِه) أنه واحد في معناه، ليس له فيه ثان، كأنه ثوب نُسج على حِدَته، لم ينسج معه غيره" (٦٥). ووردت مجرورة في المثل القائل: "عُيَيْرُ وحدِه... أي يُعَاير الناس والأمورَ ويَقيسها بنفسه" (٦٦). بإضافة (نسيج، وعيير) إلى (وحده). ولم يسمع عن العرب غير ذلك، إلا ما ذكره الميداني من أنهم يقولون: رَجُلُ وحدِه، وجُحَيْشُ وحدِه (بالإضافة) كما يقولون: جُحَيْشُ نفسِه (٦٧). وعليه فإن (وحده) التي تستخدم مضافًا إليه، هي بمعنى النفس، وليست بمعنى (منفردًا). وأما لفظ الجلالة ففيه أسرار لم تكشف بعد، ويحتاج إلى دراسة مستقلة للكشف عنها، فكما أن المسمى عز وجل متفرد، و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ { الشورى: ١١ } فقد تفرد اسمه - عز وجل - عن بقية الأسماء بخصائص

عديدة اجتمعت فيه، ولم تجتمع في اسم سواه. وهذه الخصائص هي:

١- ليس له جذر لغوي: وهذا يعني أنه لا ينتمي إلى لغة بعينها، ومع هذا فإن الناس بمختلف لغاتهم ينطقونه بيسر وسهولة.

٢- هو مبدوء بالألف واللام، إلا أنها ملازمة له دائمًا ولا تنفك عنه، فهي - إذًا - مغايرة لـ(أل) التي تعرفها العربية.

٣- رسمه لا يطابق نطقه.

٤- لا يثنى ولا يجمع.

٥- لا يشتق منه.

٦- ليس في العربية اسم للواحد، مختوم بالهاء، وغير منقول، إلا هو.

٧- ينادى بإلحاق آخره ميمًا مضعفًا.

٨- هو الاسم الوحيد الذي تدخله التاء، فيجر بعدها.

٩- هو الاسم الوحيد الذي يعرب، وهو لا يضاف البتة.

١٠- هو الاسم الوحيد الذي لا يستخدم إلا غير مضاف وليس بمبني.

إن هذه الخصائص مجتمعة لا توجد إلا في لفظ الجلالة، فهي مجتمعة فيه وحده، وهو متفرد باجتماعها فيه من دون سائر الأسماء، فلا يشبهه في ذلك اسم آخر، فناسب تفرد الاسم تفرد المسمى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ {الشورى: ١١}. ومن أجل هذا التفرد، أعرب لفظ الجلالة، ولم يبن، وإن كان لا يستخدم إلا مقطوعًا عن الإضافة، ولا يضاف البتة.

وقد يقول قائل: فماذا تقول في (كم) و(لدن) فالظاهر فيهما أنهما يضافان، ويقطعان عن الإضافة، إذ يأتي الاسم بعدهما مجرورًا، وغير مجرور؟ فالجواب أنهما ليسا كذلك، فـ(كم) لا يضاف أصلا، حتى يقطع عن الإضافة، وأما جر الاسم بعده، فعلى تقدير حرف الجر [٦٨]، وليس على إضافة (كم) إليه.

وأما (لدن) فإضافتها لازمة، ولا تقطع عن الإضافة، "ويجر ما ولى (لدن) بالإضافة، إلا (غدوة) فإنهم نصبوها بعد (لدن) كقوله:

وما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب" [٦٩]

وذلك على تقدير: لدن كانت الساعة غدوة [٧٠]، فلا يضر قطع (لدن) عن الإضافة هنا، لأنه لا يكون إلا مع كلمة واحدة فقط، وهي (غدوة).

وقد يسأل سائل عن (مع، وذات، وكلا، وكلتا) أين موقعها من رؤية الباحث؟ فأقول: أما (مع، وذات) فإنهما تضافان، وتقطعان عن الإضافة، تقول: جاء محمد مع علي، وجاء محمد وعلي معًا. وتقول: قبل الإنسان ذاته حمل الأمانة، وقبلت الذات الإنسانية حمل الأمانة. وأما (كلا، وكلتا) فهما إما أن يكونا مقصورين، وفي هذه الحالة يكونان مما ليس بمعرب ولا بمبني. وإما أن يكونا ملحقين بالمثنى، وحينها يعاملان معاملته، وقد سبق الحديث عن المثنى، وذكر الباحث سبب شذوذه عن الإعراب الفرع

الخاتمة

يخلص البحث إلى ذكر أهم ما توصل إليه من نتائج، وذلك على النحو الآتي:

١- الإعراب هو تقلب الكلمة بين حالات الإعراب كلها أو بعضها. وينقسم من حيث العلامة على قسمين، أصلي وفرعي.

٢- ينقسم الاسم من حيث الإعراب والبناء على ثلاثة أقسام، هي: المعرب، والمبني، وما ليس بمعرب ولا مبني.

٣- لا يعرب من الأسماء إلا ما يضاف ويقطع عن الإضافة، والإعراب فيها علم على ذلك.

٤- كان الإعراب أصلا في الأسماء، لاختصاصها من بين كلمات العربية بسبب الإعراب، وهو الإضافة غير اللازمة، فلا يضاف ويقطع عن الإضافة إلا الاسم.

٥- الأسماء المبنية بنيت ولم تعرب، لأنها لا تضاف تارة، وتقطع عن الإضافة تارة أخرى، فهي إما أن تضاف على الدوام، ولا تقطع عن الإضافة البتة (الظروف غير المتصرفة) وإما أن لا تضاف البتة (بقية المبنيات).

٦- من الأسماء ما يعرب إعرابًا أصليًا كاملا (الاسم المنون بتنوين الصرف، الاسم المحلى بـ(أل)، الاسم المضاف) ومنها ما يعرب إعرابًا أصليًا ناقصًا (الممنوع من تنوين الصرف).

٧- اختص المسند إليه والمسند من الأسماء بالرفع، لأهميتهما وسمو مكانتهما على بقية الأسماء في الجملة، فناسبهما الرفع، لأنه أسمى منزلة من النصب والجر. واختص المضاف إليه بالجر، لأنه أقل أهمية وأدنى منزلة من غيره من الأسماء في الجملة، فناسبه الجر لأنه أدنى حالات الإعراب منزلة. واختص ما دون ذلك من الأسماء بالنصب، لأنه في الأهمية والمنزلة يقع وسطًا بين المسند إليه والمسند من جهة، والمضاف إليه من جهة أخرى، فناسبه النصب، لأن النصب - من حيث المنزلة - يقع وسطًا بين الرفع والجر، فهو أدنى منزلة من الرفع، وأسمى منزلة من الجر.

٨- جعلت الكسرة التي هي أثقل الحركات، والكسرة المشبعة، علامة لأقل الأسماء استخدامًا وجريانًا على اللسان، وهو المضاف إليه. وجعلت الفتحة، التي هي أخف الحركات، علامة لأكثر الأسماء استخدامًا وجريانًا على اللسان، وهو الاسم الذي لا يدخل في إسناد ولا في إضافة. وجعلت الضمة، التي هي وسط بين الكسرة والفتحة، من حيث الثقل والخفة، والضمة المشبعة، علامة للأسماء التي تقع وسطًا - من حيث العدد والاستخدام - بين ما يجر وما ينصب من الأسماء. فأعطي الأثقل للأقل، والأخف للأكثر، والأوسط للأوسط، بحثًا عن السهولة واليسر، وطلبًا للخفة، وتجنبًا للتثقيل، فناسبت كل علامة ما وضعت له من حالات الإعراب.

الهوامش:

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦/١. وينظر لسان العرب (سمو).

(٢) التعريفات: ٤٠.

(٣) مقاييس اللغة: ٦٦٥.

(٤) مقاييس اللغة: ٦٦٦.

(٥) أسرار العربية: ٤٥.

(٦) شرح ابن يعيش: ٧٢/١.

(٧) شرح الحدود النحوية: ١٢١-١٢٢.

(٨) شرح ابن عقيل: ٢٨/١.

(٩) لسان العرب: مادة (بني).

(١٠) اللمحة في شرح الملحة: ٩١٩/٢.

(١١) التعريفات: ٢٥٢.

(١٢) أما نحاة الكوفة فيرون أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال. ينظر شرح ابن عقيل: ٣٧/١.

(١٣) الإيضاح في علل النحو: ٦٩ – ٧٠ .

(١٤) ينظر الإيضاح في علل النحو: ٧٠ – ٧١ .

(١٥) ينظر من أسرار اللغة: ٢٣٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩.

(١٦) الإيضاح :٧١

(١٧) شرح ابن يعيش: ٨٠/٣.

(١٨) التفكير اللغوي بين القديم والجديد: ١٨٥.

(١٩) مقالات في اللغة والأدب. ٢٦٠/١.

(٢٠) دراسات في النحو: ١٠٦.

(٢١) شرح ابن يعيش : ١ / ٧٢

(٢٢) الرد على النحاة : ٧٧ – ٧٨

(٢٣) إحياء النحو : ٥٠

(٢٤) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه: ٦٨ ، ٨١ ، الإعراب في النحو العربي (بحث): ٥٠.

(٢٥) ألغى الدكتور تمام حسان العامل، وأتى بنظرية تضافر القرائن، أكد فيها أن العلامة الإعرابية واحدة من قرائن عديدة تتضافر لإبراز المعنى، وليست القرينة الوحيدة الدالة على المعنى، إلا انه لم يبين لنا لماذا رفع الفاعل ولم ينصب أو يجر، ونصب المفعول ولم يرفع أو يجر، وجر المضاف إليه، ولم يرفع أو ينصب؟ فنظريته رد على من قال إن علامة الإعراب هي مناط المعنى والقرينة الوحيدة الدالة عليه، وليست ردًا على من قال بالعامل النحوي. ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٠ – ٢٣١. وكذلك فعل الدكتور الجواري، فقد ألغى العامل النحوي، إلا أنه لم يأت بتفسير مختصر، يبين فيه السبب في وجود العلامات، وعند تفسيره لدلالاتها نجده قد وسع من تلك الدلالات، لا سيما فيما يخص النصب. ينظر نحو التفسير: ٦٦ – ١٠٠.

(٢٦) من أولئك الدكتور إبراهيم أنيس، ومحمد حماسة عبداللطيف، وخليل عمايرة، ومحمد عيد، ويوسف الحمادي. ينظر على التوالي: من أسرار اللغة: ١٤٢، ١٤٣، ١٥٨، ١٦٦، ١٨٤، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث: ٢٠١، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: ٩٢، أصول التفكير النحوي: ٢٢٥، النحو في إطاره الصحيح: ٣٦.

(٢٧) الظروف غير المتصرفة هي: إذ، إذا، إذا، لما، أيان، متى، أين، أنى، حيث. ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٩-١٢١.

(٢٨) ينظر الإنصاف: ١٧/١.

(٢٩) شرح ابن يعيش: ٥٦/١.

(٣٠) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩١ – ٢٣١.

(٣١) من الظروف غير المتصرفة ما يضاف إلى المفرد وإلى الجملة، وهي: متى، أيان، أنى، أين. وما عداها لا يضاف إلا إلى الجملة. ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢١.

(٣٢) من النحاة القدامى من حاول أن يبين سبب إعراب (أي) فذهب إلى أنها أعربت بسبب "لزومها للإضافة، وكونها بمعنى (كل) إن أضيفت إلى نكرة، وبمعنى (بعض) إن أضيفت إلى معرفة، فعارضت مناسبتها للمعرب مناسبتها للحرف، فغلبت مناسبة المعرب، لأنها داعية إلى ما هو مستحق بالأصالة. ونقضه أبو حيان بـ(لدن) فإنها ملازمة للإضافة، بل هي أقوى من (أي) فإنها لا تنفك عنها لفظًا، وهي مبنية. وقال بعضهم: إنما أعربت (أي) تنبيهًا على الأصل، ليعلم أن أصل المبنيات الإعراب". الهمع: ٦٧/١.

(٣٣) الكتاب: ٤٠٣/٢.

(٣٤) أما ابن مضاء القرطبي فلم ينكر دلالات العلامات الإعرابية على المعاني النحوية، وإنما أنكر أن تكون أثارًا للعوامل اللفظية، فهو لا يؤمن بقدرة الألفاظ على العمل في الألفاظ الأخرى. ينظر الرد على النحاة: ٧٧ – ٧٨.

(٣٥) الإيضاح: ٧١.

(٣٦) ندوة النحو والصرف (الكتاب الأول): ١٦٢. من بحث للدكتور فخر الدين قباوة، بعنوان: توجهات الدرس النحوي في ضوء نظريات علم اللغة.

(٣٧) ينظر أبحاث في اللغة العربية: ١١٣، الحركات العربية بين القدامى والمحدثين (بحث): ١٠٧ – ١٠٨.

(٣٨) ينظر أبحاث في اللغة العربية: ١١٣، الحركات العربية بين القدامى والمحدثين (بحث): ١٠٧ – ١٠٨.

(٣٩) ينظر مغني اللبيب : ٤٨٥/١.

(٤٠) ينظر الإنصاف: ١٧/١.

(٤١) ينظر إحياء النحو: ١٠٩.

(٤٢) أخبار النحويين البصريين : ٣٥

(٤٣) نظرة في النحو أصوله ونظامه (بحث) القسم الأول: ١١٦، وينظر مقالات في اللغة والأدب: ٢ / ١٠١.

(٤٤) مقالات في اللغة والأدب : ٢ / ١٠١

(٤٥) شرح الرضي: ١ / ٦٩ – ٧٠.

(٤٦) مقاييس اللغة: ٣٤٦.

(٤٧) مقاييس اللغة: ١٥٠.

(٤٨) مقاييس اللغة: ٩٠١.

(٤٩) ينظر سر صناعة الإعراب: ١٧/١، شرح الرضي: ٦٩/١.

(٥٠) الكتاب : ٢ / ١٥٥

(٥١) ينظر إحياء النحو : ٧٠

(٥٢) ينظر نحو التيسير: ٨٨، نحو المعاني: ٤٧.

(٥٣) ينظر شرح ابن عقيل: ٢٤٧/١.

(٥٤) يرى سيبويه أن المبتدأ يرفع الخبر إذا كان هو هو. ينظر الكتاب: ٣٦٥/١، ١١٨/٢، ١٢٠، ١٢١، ١٢٧،

(٥٥) ينظر الإنصاف: ٢٤٥/١.

(٥٦) ينظر شرح الأشموني: ٢٠٩/١، ٤/٢.

(٥٧) ينظر الإنصاف: ٢٤٥/١.

(٥٨) ينظر الإنصاف: ٢٤٥/١. وتابعهم في هذا الرأي مهدي المخزومي، ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٥٠، في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٤٧.

(٥٩) ينظر الإنصاف: ٨٢١/٢. وتابعهم في هذا الرأي من المحدثين مهدي المخزومي، ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٨٢، في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٣٢.

(٦٠) ينظر دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: ٢٣، في النحو العربي نقد وتوجيه: ٩١.

(٦١) ينظر دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: ٢٣.

(٦٢) ينظر الإنصاف المسألة (٤٥) :١ / ٣٢٣

(٦٣) ينظر شرح الرضي :١ / ٣٤٩.

(٦٤) ينظر إحياء النحو: ٦٢، في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٣٠، ٢١٩.

(٦٥) مجمع الأمثال: ١/ ٤٠.

(٦٦) ينظر مجمع الأمثال: ٢/ ١٣.

(٦٧) ينظر مجمع الأمثال: ١/ ٤٠، ٢/ ١٣.

(٦٨) ينظر شرح الرضي: ١٥٤/٣، ٢٩٩/٤.

(٦٩) شرح ابن عقيل: ٦٨/٣.

(٧٠) ينظر شرح ابن عقيل: ٦٩/٣.

المصادر والمراجع

أولا القرآن الكريم.

ثانيًا الكتب الأخرى:

١- أبحاث في اللغة العربية ، داود عبده ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٣م .

٢- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٩م .

٣- أخبار النحويين البصريين ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (ت: ٣٦٨هـ) ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء ، دار الاعتصام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .

٤- أسرار العربية، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ =١٩٩٩م.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، دار الفكر، دمشق.

٦- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة السادسة، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

٧- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٨- التفكير اللغوي بين القديم والجديد، الدكتور كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٩- دراسات في النحو، الدكتور طه عبدالحميد طه، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧١م.

١٠- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، الدكتور صاحب أبو جناح، دار الفكر، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

١١- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

١٢- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

١٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت: ٧٦٩هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

١٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ت: ٩٢٩هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

١٥- شرح الحدود النحوية ، جمال الدين عبدالله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي (ت: ٩٧٢هـ) حققه وقدمه الدكتور محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

١٦- شرح الرضي على الكافية (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس: بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

١٧- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.

١٨- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الدكتور محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م .

١٩- في النحو العربي قواعد وتطبيق، الدكتور مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م .

٢٠- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

٢١- الكتاب، كتاب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م، والجزء الثاني، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

٢٢- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن منظور (ت: ٧١١هـ) دار صادر، بيروت ١٤١٤هـ.

٢٣- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة ١٤٢٧ه = ٢٠٠٦م.

٢٤- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ) تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

٢٥- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت.

٢٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٢٧- مقالات في اللغة والأدب، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٢٨- مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ)، راجعه وعلق عليه أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

٢٩- من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية.

٣٠- نحو التيسير، الدكتور أحمد عبدالستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦م.

٣١- نحو المعاني، أحمد عبدالستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦م.

٣٢- النحو في إطاره الصحيح ، يوسف الحمادي، مكتبة مصر، ١٩٩٠م.

٣٣- ندوة النحو والصرف (كتابان) مجموعة أبحاث في اللغة والنحو، دمشق، ٢٧ – ٣٠ / ٨ / ١٩٩٤م.

ثالثًا البحوث:

١- الإعراب في النحو العربي، الدكتور مهدي المخزومي، مجلة الكاتب العربي، اتحاد الأدباء والكتاب العرب، العدد السادس عشر، السنة الرابعة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٢- الحركات العربية بين القدامى والمحدثين، صبيح حمود الشاتي، مجلة التربية والعلم، العدد الثاني، ١٩٨٠م.

٣- نظرة في النحو أصوله ونظامه، القسم الأول، الدكتور أسامة الرفاعي، مجلة آداب المستنصرية، العددان العشرون والحادي والعشرون، لسنة ١٩٩١م.